الثاني ان يترك كسلا اوقتا وانا معتقد الوجوب عليه
فيستتاب قبل القتل لانه ليس اسوء حالا من المرتد وهي مندوبة
كما صحح في التحقيق وان كان قضية كلام الروضة والمجموع
انها واجبة كاستتابة المرتد والفرق على الاول ان جريمة المرتد
تقتضي الخلود في النار فوجبت الاستتابة رجاء نجاته من
ذلك بخلاف تارك الصلاة فان عقوبته اخف لكونه يقتل
حدا بل مقتضى ما قاله النووي في فتاويه من كون الحدود
تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حد على هذه
الجريمة والمستقل لم يخاطب به وتوبته على الفور لان
الاصل ليودي لانا خير صلوات فلو تاب بان امتثل الامر
وصلى بخيله من غير قتل فان قتل حد هذا القتل
والحدود تسقط بالتوبة اجيب بان هذا القتل ايضا
للحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل اجلا
على ما توجهه عليه من الحق ولهذا لا خلاف في سقوطه بالفعل
الذي هو توبة ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة
على الصواب ولا اي وان لم تتب قتل بالسيف ان لم يبد
عذرا حدا لا لخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى
يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة
ويوتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم
الا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فان ابدى عذرا كان
قال تركها ناسيا او للبرد او نحو ذلك من الاعذار صحيحة
كانت في نفس الامر او باطلة لم يقتل لانه لم يتحقق منه تعمد
تاخيرها عن الوقت بغير عذر لكن نامره بها بعد ذكر الوقت

وجوبا

وجوبا في العذر الباطل وندبا في الصحيح بان نقول له صل فان
امتنع لم نقتل لذلك فان قال فعلت تركها بلا عذر قتل سواء
قال فعلم اصلها او سكت لتحقق جنايته بتعمد التاخير ويقتل
تارك الطهارة للصلاة لانه ترك لها وقياس بالطهارة تاركها
وسائر الشروط ومحله فيما لا اختلاف فيه او فيه خلاف واه
بخلاف القوي فيما في فتاوي القفال لو ترك فاقد الطهورين
الصلاة متعمدا لا يقتل لان جواز الصلاة مختلف فيه والصحيح
قتله وجوبا بصلاة فقط لظاهر الخبر شرط اخرجها عن وقتها
الضرورة فيما له وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية في وقتها فلا
يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع
الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر بغروبها وفي
العشا بطلوع الفجر فيطالب بادائها اذا ضاق وقتها ويشعر
بالقتل ان اخرجها عن الوقت فان اصر واخرج استوجب
القتل فقول الروضة يقتل بتركها اذا ضاق وقتها محمول
على مقدمات القتل بقرينة كلامها بعد وما قيل من انه لا
يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي لترك الصوم والزكاة
والحج والخبر لا يحل دم امرء مسلم الا باحد ثلاثة الثيب الزاني
والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ورد
لا يقتل بترك القضاء مردود لان القياس متروك بالنصوص
والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت انما
هو للترك بلا عذر على انا نمنع انه لا يقتل بترك القضاء
مطلقا فيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك
الجمعة وان قال اصيلها ظهرا كما في زيادة الروضة عن

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)